

العنف نحو جنس معين في محيطات تعاني من أوضاع صعبة

العنف ضد المرأة في أماكن وأوضاع صعبة، مقارنة بين أساليب البحث لمعرفة أوضاع النساء، وطرق المساعدة في منطقة الشرق الأوسط مع تسليط الضوء على تورينو وبعض مدن الشرق الأوسط مثل: غزة وحيفا.

المشروع

إن الهدف العام للمشروع هو التشجيع من خلال تبادلات دولية، على التوعية لوضع النساء الصحي في منطقة الشرق الأوسط في مجتمعات معقدة من الناحية الاجتماعية والسياسية مع التركيز بشكل خاص على وسائل الدفاع والوقاية الناشطة عند النساء المعرضة لخطر العنف داخل العائلة أو المجتمع. إن هدف البحث لم يكن فقط من أجل التعريف بالمشكلة ولكنه وقبل كل شيء كان من أجل إيجاد ظروف من أجل تبادل وجهات نظر علمية وثقافية وذلك من أجل تشجيع الالتقاء بين نساء متعلمات وعاملات في الحقل الاجتماعي واللواتي يتواجدن في جبهات متنافسة حيث يتواجدن في وضع من التصادم الخطير بين شعبين. وذلك من خلال التعارف المتبادل وتبادل وجهات النظر حول موضوع متفق عليه على نطاق واسع من الجميع ألا وهو العنف ضد النساء.

لقد أردنا أن يكون هذا البحث وسيلة للوساطة الثقافية بين مراكز علمية ومراكز محلية وجمعيات عاملة في المجتمع المدني، والذي يمكن أن يصبح مرجع وسند يمكن الاعتماد عليه في المراحل الصعبة التي تمر فيها النساء واللواتي وإن كن يعشن في مجتمعات متحاربة ومختلفة سياسيا ودينيا وعرقيا إلا أنهن لا يردن أن يعشن كأعداء. إن هذا البحث يتضمن العمل من أجل إيجاد لغة وطرق للعمل مشتركة ومتعارف عليها من الجميع ويمكن له أن يشكل نقطة الأساس من أجل التعايش المشترك والاعتراف المتبادل بالحقوق الشخصية لكل إنسانة وإنسان.

لقد أنقسم المشروع إلى قسمين أساسيين: القسم الأول هو معرفة الموارد الانسانية في المدن الثلاث والتي تعمل من أجل مواجهة ووقاية العنف ضد النساء ومعرفة مدى شعور العاملات في هذا الحقل بالربط بين العنف داخل المنزل والمجتمعات التي تتميز بأنواع مختلفة من "العنف السياسي".

أما القسم الثاني من البحث فهو يتألف من تبادل وجهات النظر والطرق العلمية والعملية من أجل محاربة العنف ضد النساء وقد أردنا أن يتم ذلك من خلال زيارات ومختبرات ومجموعات عمل بين الباحثات والعاملات في الحقل الاجتماعي والصحي وخصوصا للمراكز التي تحارب العنف ضد النساء في المدن الثلاث. كان يجب على العاملات في هذا الحقل أن يلتقوا ويعملوا وجها لوجه خلال اللقاءات التي تكلمنا عنها، وكان يمكن أن يقوموا بمقارنة فعلية لطرق العمل من أجل مواجهة العنف ضد النساء وطرق المساعدات التي تقدم للنساء من المؤسسات المحلية في مختلف المدن التي ينتمون إليها.

لم تتم في الاجتماعات التي عقدت في تورينو من 3 إلى 7 نوفمبر 2008 مشاركة العاملات في الحقل الاجتماعي واللواتي ينتمون إلى مدينة غزة وذلك لأن السلطات العسكرية الإسرائيلية لم تسمح لهن بالعبور على الحدود بين غزة وإسرائيل وبسبب ذلك فإن الزيارات والمراقبة والتعرف على طرق العمل قد تمت فقط من قبل المجموعة الإسرائيلية وتمت الاجتماعات وتبادل الآراء فقط بين العاملات في هذا الحقل في مدينة حيفا وفي مدينة تورينو.

مقارنة بين المدن

من الصعب جدا المقارنة بين المدن الثلاث وذلك لأن هذه المدن هي تاريخيا مختلفة تماما من الناحية الاجتماعية والسياسية. إن حيفا وغزة يرتبطان من خلال سلك مزدوج من المأساوية، ففي سنة 1948 تم تهجير ألوف الفلسطينيين من قراهم من قبل جيش الاحتلال وقد لجئوا إلى غزة وفي نفس الوقت وصل إلى ميناء حيفا الف وخمسئة مهاجر يهودي من أوروبا (31 يناير 1948). إذا كانت غزة وحيفا مرتبطة ارتباطا وثيقا بتاريخ مؤلم ومتشابك في بناء دولة إسرائيل وفي المقاومة من أجل الحصول على نفس الأرض وهي فلسطين الذي يطالب بها الفلسطينيون واليهود كوطن، ورغم أن تورينو هي بعيدة جغرافيا وتاريخيا وثقافيا إلا أن هناك بعض النقاط المشتركة التي يمكن أن تكون موضوعا لهذا البحث. رغم أن المدن الثلاث منقسمة إلا أنها ليست منقسمة انقساما لا نهاية له. من البديهي أن حيفا وغزة يتقاسموا المكان الجغرافي كمدن ساحلية على حوض البحر الأبيض المتوسط وأنها كانت في الماضي مدن مهمة ومفرق طرق للمواصلات والتبادل بين الثقافات المختلفة وذلك بسبب مكانتهم الجغرافية المهمة فقد ازدهرت المدينتين في أوقات مختلفة.

إن المدن الثلاث وإن كانت بكميات مختلفة إلا أنها تتألف من كميات كبيرة من المهاجرين بالنسبة لعدد السكان الاجمالي، في تورينو وحيفا كانت الهجرة اختيارية من قبل من هاجر إليهما، أما في غزة فإن الهجرة كانت قصرية ويؤلف المهاجرين في غزة العدد الأكبر من اجمالي السكان. حيفا وتورينو هي مدن متطورة صناعيا بشكل كبير منذ العشرينيات في القرن الماضي وتتشرك معا بشكل خاص بموضوع المنافسة وبموضوع التعاون والاندماج بين مجموعات مختلفة من الناس.

لقد مرت على مدينتي تورينو وحيفا نفس المرحلة من تكوين نقابات العمال والعمل النقابي (1920) والذي رافق مرحلة تكون الصناعة في المدينتين ولقد تم في حيفا ولأول مرة تكوين أول منظمة نقابية في تاريخ فلسطين.

يظهر أن هناك في مدينتي تورينو وحيفا قاسم مشترك حول نوع معين من التكوين الصناعي والذي ينتج عنه النزعة العمالية التي تجمع العرقيات المختلفة، ففي حيفا نرى الاهتمام المشترك بين اليهود والعرب من أجل التعايش فيما بينهم، أما في تورينو نرى التعايش بين الثقافات المختلفة التي تكونت من المهاجرين القادمين من شرق أوروبا ومن جنوب إيطاليا – وفي وقت قريب من عمال قادمين من بلدان من خارج الاتحاد

الأوروبي وبين المواطنين الأصليين الموجودين منذ أمد بعيد في مدينة تورينو وفي محافظة البيمونتي.

إن العلاقة بين غزة وتورينو من الناحية السياسية هي حديثة العهد وقد كانت لمدة من الزمن نتيجة لسياسة إيطالية، ففي مرحلة ما يسمى الجمهورية الأولى في إيطاليا وبشكل خاص في الثمانيات من القرن الماضي كان لإيطاليا إهتمام خاص من أجل أن يكون لها دور سياسي مميز في منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل الوساطة لحل النزاع بين الفلسطينيين واليهود وكانت تقوم بمساندة القوى السياسية الفلسطينية مثل منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات، هذه المساندة هي بعيدة حتى عن التفكير بها في الوقت الحاضر وذلك لتغيير السياسة الإيطالية. وقد تم في وقت حديث الربط بين المدينتين وقد حصلت بينهما التوأمة وتم تحقيق عدد من المشاريع مشتركة عن طريق المشروع الأوروبي (المدن الأوروبية الفلسطينية والإسرائيلية 2004-2006)

EPIC (European Palestinian and Israeli Cities (2004-06.)

إن هذه التوأمة تمت بإرادة مدينة تورينو وقد قام فيه مسئول التعاون والعلاقات الدولية في مدينة تورينو وذلك بتشجيع من الجمعية الثقافية ألما تيررا، وقد أهتم هذا البحث بشكل خاص بالمشروع الأوروبي التي تم ذكره سابقا.

نتيجة البحث

من خلال مقارنة البيانات التي تم جمعها عن المدن الثلاث في هذا البحث والتي تستخدم

مصادر إحصائية مختلفة تبين لنا أن مؤسسات الخدمات التي يمكن أن نتعرف على النساء التي تعرضت للعنف هي متفاوتة كثيرا في المدن الثلاث (196 في مدينة تورينو حوالي المئة في مدينة حيفا و64 في مدينة غزة) ولكن إذا نظرنا إلى معدل هذه المراكز حسب عدد النساء في المدن الثلاثة لوجدنا أن المدينة التي تملك أكبر عدد من تلك المراكز هي مدينة حيفا (مركز لمواجهة العنف ضد النساء لكل 1385 امرأة) تتبعها مدينة تورينو (مركز لكل 2413 امرأة) وأخيرا مدينة غزة (مركز لكل 3812 امرأة). إن اختلاف العدد بين هذه المراكز يعطينا فكرة ليس فقط عن الاختلاف بين المدن الثلاث ولكن أيضا عن اختلاف المشاكل التي تتعرض إليها النساء في هذه المدن واختلاف السياسات الاجتماعية فيها.

تتميز تورينو عن حيفا وغزة بوجود أكثر لمراكز الصحة العائلية والتي هي بالحقيقة مراكز صحية وطنية للنساء وتتميز أيضا بعدد المرافق السكنية المخصصة للنساء التي تتعرض للعنف ولسوء المعاملة، هذه المراكز السكنية معدومة تماما في غزة أما في الخريطة السكنية لحيفا فقد وجدنا مركزا واحدا ليس لأنه الوحيد الموجود في المدينة ولكنه الوحيد الذي تم إحصائه، تبين أيضا عدم وجود مراكز للعناية بالمدمنين على المخدرات في حيفا وغزة بينما هناك وجود مهم لهذه المراكز في مدينة تورينو (15 بالمئة من المراكز التي تم إحصائها). إن هذه المعلومات تبين لنا أن العناية بالصحة

العامة وخاصة التي تقدم لأجيال المستقبل من الشباب تختلف كثيرا من مدينة إلى أخرى.

إن مراكز الخدمات المتواجدة في مدينة حيفا تتمثل في جمعيات نسائية (26 % من مجموعة المراكز) وهذا دليل مهم جدا على إختلاف التواجد السياسي للنساء في المشهد السياسي في المدن الثلاث. من هذه ناحية أولى نجد أن غزة وتورينو هي متقاربة جدا وتتواجد فيها مراكز نسائية ليست بالقليلة (إن الخدمات المقدمة من المنظمات النسائية في كلتا المدينتين حوالي 12 % من كل الخدمات) ولكن ليس على مستوى مدينة حيفا. إن المخدمات الأكثر وجودا في غزة هي المستشفيات والإسعافات الأولية في المستشفيات (28 % من مجموع الخدمات) ولكن قد علمنا من المقابلات التي قمنا بها مع العاملات في المؤسسات النسائية أثناء زيارتنا لمدينة غزة، أن عدد النساء اللواتي يتعرضن للعنف وتكون عندهن الشجاعة ويقمن باللجوء إلى مراكز الإسعافات الأولية في المستشفيات هو قليل جدا. يبدو أنه يحصل في مستشفيات غزة ما يحصل لمراكز الخدمات الاجتماعية في مدينة تورينو، ولكن مراكز الخدمات الاجتماعية في تورينو لها وجود مهم على الساحة ويقوم بالعمل فيها موظفات على درجة جيدة من المعرفة بموضوع العمل الذي يقومون فيه، ولكن النساء تتوجه نادرا جدا إلى تلك المراكز وذلك خوفا من الخطر من ضياع رعاية الأولاد لأن توجههم إلى تلك المراكز يعني معرفة المؤسسات الرسمية لما يحصل ضمن العائلة.

هناك خدمة متواجدة في مدينة غزة أكثر بكثير من مدينة تورينو وحيفا وهو الشرطة (7،8، بينما هناك 1،8 في تورينو وواحد في حيفا) يجب الإشارة هنا إلى أن الأعداد التي حصلنا عليها من حيفا لا تمثل إحصائيات دقيقة لأن الباحثات وجدوا صعوبات كبيرة ولم يحصلوا على تعاون ملموس من الشرطة المحلية في المدينة ولكن هذه المعلومات حصلنا عليها فقط من عناصر الشرطة التي قبلت بالتعاون مع الباحثات. كذلك فيما يخص مدينة تورينو فإن النسبة قليلة لأن المعلومات التي تم الحصول عليها من الشرطة كانت قليلة جدا.

وأخيرا يوجد في غزة عدد من المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان ويوجد في حيفا عدد من تلك المنظمات أكبر بكثير من ذلك الذي يوجد في غزة، هذه المنظمات ليس لها وجود يذكر في تورينو. أيضا هنا نستطيع أن نقول أن تواجدا مراكز الخدمات هي مرآة لأوضاع اجتماعية مختلفة.

إن مقارنة أعداد النساء التي تستفيد من مراكز الخدمات غير ممكن، لأنه لا توجد أية إحصائيات في مدينة غزة، أما عدد النساء التي تتعرض للعنف في مدينة حيفا فيتراوح بين 8441 و 10217 أما في تورينو فإن أعداد النساء التي تعرضت للعنف فهو 2011، هذه الإحصائيات هي التي ترجع لسنة 2007. إن هذه الإحصائيات تسمح لنا بالقول فقط أن في مدينة حيفا هناك عنف ضد النساء أكثر مما هو في مدينة تورينو. يمكن السؤال هنا إذا كان هناك ظهور ومعرفة أكثر للعنف ضد النساء في مدينة حيفا بالنسبة لمدينة تورينو (وغزة) وسبب ذلك الوجود المهم للمنظمات النسائية في حيفا، وهذه المنظمات تساعد على ظهور ومعرفة العنف التي تتعرض له النساء وذلك عن

طريق المساعدة والمساندة التي تقدمها هذه المنظمات لضحايا العنف من النساء، إن هذه المنظمات تساعد النساء على التعرف على المشاكل التي يتعرضن لها وتقدم لهن الوسائل التي تشجعهن للخروج من الصمت، ويتضمن ذلك أيضا تعريف وزيادة إحساس الشعور العام بالعنف الذي تتعرض له النساء. أما الإقتراض الآخر وهو أنه بالفعل في حيفا يوجد عدد أكبر من حالات العنف ضد النساء وذلك بسبب الوضع الاجتماعي الذي يحتوي على قدر كبير من العنف. إن هذا الإقتراض كما سنرى لاحقا هو ما ساندته آراء كثير من العاملات في هذا الحقل والتي تمت مقابلتهم في هذا البحث. يظهر أيضا أن حيفا هي مدينة مجهزة أكثر بكثير من تورينو وغزة من أجل استقبال الطالبات وذلك واضحا من الكمية التي توجد عند مراكز الخدمات من النماذج والملفات والطرق المتبعة داخليا لمواجهة العنف الذي تتعرض له النساء (يوجد نماذج وملفات ل 88% من الحالات بينما هناك ملفات ل 35% من الحالات في تورينو و 30% في مدينة غزة) ويظهر أيضا ذلك من الجهد الذي يقام فيه من أجل تدريب العاملات في هذا الحقل وفي البرامج الداخلية للمراكز. (مثلا مجموعات المتابعة التي تتألف من النساء أنفسهن): 80% في حيفا و 47،7% في تورينو وأيضا في هذه الحالة 30% في مدينة غزة.

أما بما يتعلق بنوع العنف التي تتعرض له النساء فإن الحالات هي متشابهة في المدن الثلاث، مع زيادة قليلة بالنسبة لمدينة غزة بما يتعلق بالعنف الجنسي (23% في غزة بالمقارنة مع 12،9% في تورينو و 15،4% في مدينة غزة)، وزيادة ملحوظة لما يتعلق بالتحرش الجنسي في مدينة غزة بالنسبة للمدن الثلاث (15،4% في غزة، 3،9% في تورينو و 2% في حيفا).

إن هذا الاستنتاج هو مثير للدهشة نظرا إلى أن ما يقرب من العدد الكامل من النساء في مدينة غزة في الوقت الحاضر ترتدي الحجاب أو ترتدي شالا يغطي أكثر من الحجاب ونظرا إلى أن الكثير من النساء عندما تُسأل عن سبب ارتدائها للحجاب تقول أنه رمز للانتماء الديني وزيادة على ذلك فإنه يحمي من نظرات الفضوليين من الرجال، يبدو أنه في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يكفي حجابا واحدا وأن ارتداء الحجاب يمكن أن يكون بعض الأحيان غير مثمر ويأتي بنتائج عكسية.

في كل الأماكن من يقوم بالعنف ضد النساء هو شخص قريب من الضحية وهو رفيق الحياة (الزوج أو الخطيب). أما في تورينو فنسبة الذين يقومون بالعنف من شركاء العمر هي أكبر بكثير من باقي المدن (68،7% أما في مدينة حيفا فالنسبة 42% و 33% في مدينة غزة)؛ في مدينة غزة هناك نسبة كبيرة ممن يقومون بالعنف ضد النساء من أهالي الضحية وهذا العدد هو كبير نسبيا إذا قارناه مع المدينتين الأخرين (24،6%).

إن النساء التي تعيش على نفقة الأهل في مدينة غزة هي عالية جدا، وقد ظهر لنا، أيضا من المقابلات النوعية التي قمنا فيها في مراكز الخدمات أثناء الزيارة التي قمنا بها إلى مدينة غزة، مدى السلطة التي يمارسها الآباء على النساء وهذه السلطة تُترجم في كثير

من الحالات بالحد من الحركة، والقبوع في البيت، وبأنواع كثيرة ومختلفة من المنع؛ ويقوم الآباء بتبرير كل ذلك بسبب الوضع الاجتماعي غير الأمن في المدينة. في مدينة حيفا تزيد نسبة النساء التي تتعرض للعنف من رجال غرباء عن الضحية بالنسبة للمدن الأخرى وتزيد نسبة النساء التي تتعرض للعنف من قبل الأهل عن مدينة تورينو كما هو الحال في مدينة غزة. إن مكان العنف في كل المدن هو البيت، إنه المكان الذي يبدو أنه غير آمن أكثر من أي مكان آخر وذلك حتى في المناطق التي تحتوي على خطر كبير بسبب الصراع المتواجد فيها.

إن إجابات النساء (العاملات في مراكز الخدمات) ليست بالتي يمكن أن يتوقعها الانسان. إذا كانت المدينة في تورينو تعتبر غير آمنة من 7% من النساء التي تمت معهن المقابلات، فإن تلك النسبة ترتفع إلى 12% في مدينة حيفا (إن عدم الأمن في مدينة حيفا بالنسبة للنساء هو ناجم عن تعدد الحضارات غير المندمجة فيما بينها)، ولكن هذه النسبة تبقى منخفضة لأن الوجود المكثف لمراكز الخدمات تعطي ثقة كبيرة للنساء؛ وترتفع أيضا هذه النسبة في غزة لتصبح 20،3%. في هذه المدينة كما رأينا فإن وجود مراكز الخدمات هو قليل جدا وغير كافي، ولا توجد بيوت كملجأ للنساء التي تتعرض للعنف مثلا، ولقد استطعنا أن نحصي 64 مركزا يقدم الخدمات للنساء التي تتعرض للعنف بينما وجدنا في مدينة تورينو 196 مركزا و100 في مدينة حيفا) هناك فقط 12،5% منظمات نسائية من العدد الإجمالي لتلك المراكز. على كل حال فإن نسبة 80% من النساء التي تم مقابلتهن لا تعتبر أن المدينة التي تنتمي إليها هي أقل أمنا من المدن الأخرى، بل بالأحرى 79،7% من النساء تعتبر أن المدينة التي تعيش فيها هي أكثر أمنا بالنسبة للنساء من باقي المدن في الأراضي الفلسطينية، إن المدن الفلسطينية هي متشابهة من الناحية السياسية والاجتماعية والمادية ولكن في مدينة غزة توجد نسبة عالية من النساء المثقفات والتي تعمل في قطاعات مختلفة، هذه النسبة تزيد على باقي المدن الفلسطينية، وبناء على ذلك فإن النساء في مدينة غزة تتمتع بوعي وفهم أوسع للحقوق التي يجب أن تحصل عليها ولقيمتها داخل المجتمع.

ما هي أسباب العنف ضد النساء حسب العاملات في مراكز الخدمات في المدن الثلاث
إذا كان العنف الذي يمارسه الرجال ضد النساء هو أمر مشترك وعمودي وموجود في المدن الثلاث، وإذا كانت المدن الثلاث قد أظهرت أن أكثر العنف ضد النساء يتم داخل البيوت، ومن الأشخاص المقربين للضحية من داخل العائلة، وفي أغلب الحالات من الزوج، ويقوم الأهل أيضا في العنف ضد النساء في مدينة غزة؛ فإن الأسباب التي تؤدي إلى ذلك العنف والتي قدمتها العاملات في حقل الخدمات التي تعنتي بالضحايا من النساء في المدن الثلاث كانت متنوعة ومختلفة.

أن الأسباب التي قدمتها العاملات والتي تنتمي إلى نفس النوع من الأسباب المتجانسة فيما بينها والتي تختلف إختلافا كليا عن باقي المدن هي التي قدمتها العاملات في مدينة غزة. إن وضع الرجال في العمل ونسبة البطالة العالية والفقر المتناهي في المدينة

وحالة الإغلاق التام التي تعيش فيها مدينة غزة تنجم عنها الأسباب التي تعرفت عليها العاملات في الحقل، على أنها أكبر الأسباب التي تؤدي إلى العنف ضد النساء. الفقر والبطالة التي نجمت عن الحصار الإسرائيلي للمدينة ينتج عنها حالة من الضغط الاجتماعي وعدم القناعة بالحالة الاجتماعية التي يعيش فيها الناس وتؤثر بشكل خاص على العنف الذي يمارس ضد النساء. ويضاف إلى ذلك مجموعة أخرى من الأسباب، والتي تنتج عن أمور ثقافية وتُترجم بعدم معرفة بالحقوق التي يمكن أن تتمتع بها النساء.

يثير الدهشة أن أكثر الإجابات التي تم الحصول عليها من العاملات في مراكز الخدمات في مدينة حيفا (12) توحى أنه لا يوجد سبب معين للعنف الذي يمارسه الرجال ضد النساء حتى ولم تقل العاملات ذلك بشكل واضح. يبدو أن العاملات عندهن نظرية أساسية أو فطرية وهي أن العنف هو موجود داخل الرجال بالفطرة. وهناك أجوبة كثيرة أخرى من العاملات تتجه كلها نحو هذه الرؤيا مثلاً: هناك من يقول أن سبب العنف هو الغيرة وحب التملك عند الرجال، ويقولوا أن الرجال أقوياء وأن النساء ضعفاء.

مع هذه الأسباب نجد مجموعة مضادة لها وتتساوى معها تقريباً في العدد (11). هذه الأسباب تبدو بشكل صريح سياسية وحقوقية نسائية، إن العنف هو نتيجة للعلاقة في مراكز القوى والتسلط بين الجنسين في المجتمع، إن السبب الذي يؤدي إلى العنف هو النوع الخاص للمجتمع الذي نعيش فيه والعنف هو طريقة من أجل السيطرة على النساء، ويظهر ذلك واضحاً في المقارنة التي تقوم فيها النساء المنتميات لجمعيات حقوقية نسائية أو النساء التي حصلت على درجة عالية من القدرة والاستقلالية وينجم عنها كره للرجال وكره من ناحية النساء لكل ما يتعلق بالرجال. ولكن هناك عدد من التفسيرات الأخرى والتي تعزو العنف إلى بيئة اجتماعية ثقافية في تغيير كبير وبشكل خاص في حقل الهجرة الحديثة والتي يمكن أن نسجل فيها عدد كبير من حالات العنف داخل العائلة. وبناء على ذلك فإن التفسيرات من النوع الثقافي والاجتماعي ترجع إلى الهجرة والتي تحدث تغييراً في الوضع الاجتماعي عند الرجال، وينجم عن ذلك أن الرجال يخسروا الشبكة الاجتماعية التي كانوا يعيشون فيها، ويخسرون لغتهم ووطنهم الأصلي ويتم بذلك "خلق الفجوة بين الثقافات". إن عملية الاندماج الصعبة للمهاجرين الجدد ينجم عنها شعور "بالضعف للبلد" أي أن البلد ضعيف؛ "إن الاختلاف بين الثقافات الموجودة من اليهود والعرب والروس والاثيوبيين يمكن أن يحدث سوء تفاهم"؛ "إن النساء المهاجرات" بشكل خاص "زاد ضعفهن"؛ "إن أحد الأسباب التي تؤدي إلى العنف هو الاختلاف بالنظرة العامة للعالم بين الفتيات العربيات وبين أهلن" والذين ما زالت عندهم "تقاليد"، في بعض التفسيرات تمت تبعية "ثقافة العنف" إلى بعض الثقافات مثل الثقافة "الروسية". إن التفسيرات التي قدمتها العاملات في المراكز التي تقاوم العنف ضد النساء توحى بشعور من القلق من وجود تعدد ثقافي (والتي بالفعل لم يتم ذكره في المقابلات كعامل للقلق) والذي يظهر

"كتصادم" بدل أن يكون تعدد و غنى ثقافي. إن التعدد الثقافي يمكن أن يكون من العوامل الأساسية التي تساعد على العنف الذي يمارسه الرجال ضد النساء. إذا كان وضع الهجرة الجديدة في إسرائيل يشترك مع الهشاشة الاقتصادية، إلا أن هذه الأخيرة هي عنصر الخطر الأساسي: "إن البطالة عند شريك الحياة من الرجال تحدث عنده ضغط نفسي وعدم القدرة على ضبط النفس مما ينجم عنه العنف ضد النساء"، وهناك أيضا "التبعية الاقتصادية" للنساء التي تعد كعامل أساسي للخطر الذي يجعل من النساء ضحايا للعنف من قبل الرجال.

إن العنف ضد النساء يجد أيضا مكانه المساعد في مجتمع لا يستعمل أساليب للوقاية من ذلك العنف، ولذلك فإن المسؤولية تقع على عاتق المؤسسة العامة للعمل " وذلك لعدم وجود جهاز للمساعدة " من أجل النساء وعدم وجود توعية ثقافية مناسبة". إن العاملات في تورينو يتوافقن مع العاملات في حيفا على أنه في "بعض الثقافات"، وفي ميزان القوى بين الأهل، وفي التمييز بين الجنسين، في كل ذلك توجد الأسباب الرئيسية للعنف الذي يمارسه الرجال ضد النساء. أما مجموعة العوامل الثانية والتي تشكل خطرا ضد النساء هي "الفقر، والإنزعاغ من الحالة الاقتصادية والاجتماعية" (إن هذه التفسيرات قد تم الاتفاق عليها بين العاملات في مراكز مقاومة العنف ضد النساء في المدن الثلاث). هذا يعني أن السبب هو عدم الاستقلال الاقتصادي عند النساء. كما في مدينة حيفا وكذلك في تورينو فإن الزيادة في استهلاك الخمر والمخدرات (هذه العوامل بالطبع منعدمة الوجود في مدينة غزة)، يسبب عدم وجود "حماية حقيقية للنساء".

من المهم الملاحظة أن هذا الشعور الموجود عند النساء بأنهن لسن محميات بشكل كاف، يوجد أيضا عند النساء التي تعيش في أماكن فيها بعض أنواع الحماية (مثل البيوت التي يمكن أن تلجأ إليها النساء التي تتعرض للعنف). إن العاملات في المراكز في مدينة غزة لا يرون الحاجة لوجود البيوت التي يمكن أن تلجأ إليها النساء التي تتعرض للعنف، وذلك إما لأنهن منشغلات في النزاع أو لأنه ليس لديهن مجال للتفكير في حالة أكبر من الحماية للنساء التي تتعرض للعنف. أن مستوى الحماية الذي تتمتع به للنساء في مدينة غزة هي أقل من المدن الأخرى، ورغم ذلك فإنه من النادر أن تلجأ النساء التي تتعرض للعنف داخل العائلة، إلى مراكز الشرطة وحتى أن المراكز التي تقاوم العنف ضد النساء لا تنصحن بذلك.

أما بالنسبة لدور وسائل الاعلان، فإن دورهم القوي في مختلف المجالات يتبلور في تقييم مختلف تماما بين العاملات، فهناك حالة كبيرة من عدم الثقة من ناحية العاملات في المراكز في مدينة تورينو وحيفا، وشعور بأهمية إيجابية من ناحية العاملات في مدينة غزة. حسب المقابلات التي أجريت في مدينة تورينو فإن وسائل الإعلان " لا تقوم بأي جهد من أجل زيادة حساسية المجتمع نحو ظاهرة العنف ضد النساء"، "يعطوا عادة أهمية كبيرة ووقت طويل للأخبار التي تتعلق بالحوادث التي تتعرض لها النساء وما يسمى بالأخبار السوداء من حوادث وضحايا ومشاكل وغيرها، ويكونوا نوع من الحذر عند الرأي العام مما يزيد الشعور بعدم الأمان في المدن، ويزيدوا الشعور بالعنف

وكانه مشكلة تتعلق بالأمان العام في المجتمع"، وزيادة على ذلك " يظهر العنف الذي تتعرض له النساء عن طريق الصور ويزيدوا من عملهم بالمناجزة بأجسام النساء". أما في مدينة غزة فإن أكثر من نصف العاملات التي تمت مقابلتهن يعتقد على عكس ذلك أن وسائل الإعلام لها دور إيجابي من أجل محاربة ظاهرة العنف ضد النساء. يبدو أن اختلاف وجهات النظر يعود إلى أنه في إيطاليا كما في حيفا قد وصلنا إلى مرحلة خروج النساء من الصمت، حيث يتم الكلام عن ظاهرة العنف و عما يحدث للنساء في التلفزيون وفي الجرائد اليومية وقد تكون الأخبار التي تعرض العنف ضد النساء هو زيادة عن اللزوم.

إن هذا الاهتمام يعود في قسم منه إلى الجمعيات النسائية التي تقاوم ظاهرة العنف ضد النساء والقسم الآخر يعود إلى سياسة النساء والتي إستطاعت أن تجعل هذه الظاهرة على سلم الأولويات في الأجندة السياسية للأحزاب. في الوقت نفسه فإن تسليط الضوء على ظاهرة العنف ضد النساء هو حملة سياسية من ناحية الأحزاب اليمينية التي تستغل هذه الظاهرة من أجل سن قوانين تحد من الحرية الشخصية للناس (وتحد بشكل خاص حرية قسم معين من المجتمع "فتجعل منه كبش الفداء" وهذا القسم هو الذي يتألف من المهاجرين).

على عكس ذلك ففي غزة ما زلنا في مرحلة الصمت على الأغلب: حتى ولو أنه قد تم القيام ببعض الأبحاث التي أخرجت ظاهرة العنف ضد النساء إلى السطح، فإن السياسة العامة تتجه إلى عدم الإعلان عن الخلافات بين الجنسين والذي يُنظر إليه على أنه خطر على الوحدة في الدفاع عن القيم الاجتماعية. والوسيلة الوحيدة التي تستطيع - حتى على المستوى الدولي - أن تجعل ظاهرة العنف داخل العائلة، علنية وتخرجها من خلف الحائط ضمن المنزل العائلي، وتتغلب على الحياء العائلي من أظهار العنف ضد النساء، هي فقط وسائل الاعلان التي تصل إلى كل الناس والتي تستطيع أن "تزيد من حساسية الرأي العام الوطني من أجل محاربة ظاهرة العنف ضد النساء".

إن وجهات النظر بين العاملات في المراكز في مدينة حيفا هي متنوعة، بعضهم يعطي لوسائل الإعلان دور إيجابي وبعضهم وهو الذي يشكل الغالبية كما في تورينو يتفق على الدور الشديد السوء والذي تقوم فيه وسائل الاعلان من ناحية مقاومة العنف ضد النساء.

من ناحية أولى تتم الملاحظة أن وسائل الاعلان تعكس وجهة نظر المجتمع عامة، وتظهر مجتمعا في تحول من ناحية دور الجنسين فيه، إن وسائل الإعلان تنشر وتظهر حوادث العنف وتقوم برفع المشكلة إلى مستوى النقاش في المجتمع، وبذلك تزيد من الوعي عند الناس وتقوم بعمل ينجم عنه زيادة الشعور بهذا الموضوع، هذا الوعي يعطي للنساء الحق داخل المجتمع من أجل التبليغ إلى من يستطيع حمايتهن عن ما يتعرضن له من العنف. كل ذلك يساعد من زيادة القدرة عند النساء من أجل القيام بحملات التوعية فيما بينهن ومن أجل الوقاية من العنف ضدهن ومساعدة المراكز والجمعيات التي تقاوم هذا النوع من العنف.

عدد آخر من العاملات يرى بأن وسائل الاعلان يمكن أن تقوم بدور إيجابي ولكن في الوقت الحاضر لا يقوموا بهذا النوع من الدور، إذا قاموا بنشر المعلومات عن مراكز الخدمات يمكن لهم أن يربوا المجتمع، وبذلك يتم الحد من ظاهرة العنف ضد النساء؛ ويمكن لهم أن يشجعوا النساء من أجل التبليغ عن العنف الذي يتعرضن له وأن يواجهن هذه المشكلة بدل الخضوع لها.

أما بالنسبة لعدد آخر من العاملات وهن الأكثرية فإن وسائل الإعلان هي متسارعة وعلى العكس فإنها تزيد من الضرر بدل أن تخففه وتساعد على زيادة العنف لأن الطريقة التي تواجه فيها ظاهرة العنف هي دائما من أجل الفضيحة وتزيد من الاحساس بالحوادث من أجل إحداث القلق وتصل في بعض الأحيان إلى أن تظهر الحدث وكأنه خلاعي وجنسي، وكل ذلك حسب مدى تشوق الناس إلى الخبر من أجل شد النظر من ناحية الرجال ومن أجل "التجارة بالخبر وبيعه".

هذا النوع من عرض الخبر يساعد على زيادة العنف ضد النساء. إن الجرائد والتلفزيون في إسرائيل لا تظهر حساسية إيجابية من أجل مقاومة العنف بشكل عام والعنف ضد النساء بشكل خاص. من ناحية أخرى فإن هناك من يفكر أن عرض أخبار العنف عن طريق وسائل الإعلان يسبب المعرفة بها فيزيد من العنف ويقدم نموذج يمكن أن يتم تقليده من ناحية الرجال العنيفين، وخاصة بين الشباب والمراهقين وأيضا بين الأطفال، والذين يستوعبوا هذا النوع من التصرفات على أنه رمز للقوة، ويتعلموا أن ممارسة العنف هو الطريق الوحيد الذي يصلح من أجل معالجة المشاكل. من ناحية أخرى فإنه في إسرائيل كما في إيطاليا تظهر النساء في الدعايات وكأنها سلعة، سلعة جنسية، ولذلك فإن وسائل الاعلان تصبح بدورها عنيفة ضد النساء. وتظهر العاملات على أن وسائل الإعلان ليس لها مصلحة في أي تغيير إجتماعي وعليه فليس لها مصلحة في تغيير نوع العلاقة بين الرجال والنساء.

الاستنتاجات

إن البحث لم يستطع أن يحقق لا في مدينة تورينو ولا لاحقا في وقت آخر اجتماعا من أجل مقارنة الأفكار يمكن أن يتم فيه الدرس المعمق لما تم جمعه في المدن الثلاث، وذلك لأن القوات الإسرائيلية التي تسيطر على الحدود في معبر إيريز منعت المشاركات في البحث من مدينة غزة للخروج من "السجن الجماعي" الذي تفرضه على قطاع غزة.

إن المقارنة التي كنا نتواخاها لم تتم بسبب ذلك المكان والوضع الصعب الذي يقبع فيه والذي كان في صلب البحث والذي لم نكن نتصور أنه الصعوبة فيه تصل إلى هذا الحد ويمكن أن تصل إلى درخة عدم إكمال الاستنتاجات للمشروع نفسه. إن الاستنتاجات من الناحية الاستراتيجية للمشروع والتي كانت تريد أن تكون مجموعة متكاملة من البحث والتشجيع على علاقة من التعايش والسلام بين مراكز الخدمات وذلك عن طريق الاعتراف المتبادل فيما بينها، هذا الهدف الكبير لم يتحقق للأسف الشديد. ففي الوهلة الأولى كان إحساسنا جميعا أي أن إحساس كل الذين عملوا وشاركوا

في المشروع هو "الفشل". من الصحيح القول أن المشروع من ناحية معرفة وتبسيط الضوء على مراكز الخدمات التي تقاوم العنف ضد النساء قد تم وقد تحققت معرفة هذه المراكز وأماكن وجودها، ولكن تحقيق الهدف الأساسي للبحث على أنها بحث – وقيام بعمل مفيد، هذا العمل هو اللقاء بين فرق البحث من المدن الثلاث والتي تمت عرقلته ولم يتحقق. هذا الفشل ليس سببه القدرات التي تم وضعها على الأرض من أجل القيام بالمشروع ولكن سببه هو المحيط الذي تم فيه البحث. إن المحيط الصعب الذي تم فيه البحث والذي كنا نظن أننا نستطيع أن نتحداه أستطاع بشكل من الأشكال أن يعرقل الطريقة التي تم فيها التفكير بالقيم التي تحتويها فكرة البحث الذي كان يجب أن يتبعه عمل مفيد.

لقد بقينا في حالة من القلق الفائق من تاريخ 17 ديسمبر 2008 وحتى تاريخ 17 يناير 2009 على سلامة وحياة الباحثات اللواتي شاركن في المشروع والعاملات في المراكز في مدينة غزة، لأنه لم يكن ممكنا التواصل معهم لاعن طريق البريد الالكتروني ولا عن طريق الهاتف. خلال العملية الاسرائيلية "الرصاص المذاب" تم قتل ما يزيد على 1200 شخص، منهم 280 طفل وكان هناك 5000 جريح أوضاعهم على درجات متفاوتة من الخطر. إن التيار الكهربائي لم يكن ممكنا الحصول عليه إلا لساعات قليلة في اليوم وكان ممكنا فقط في تلك الساعات تشريح الهواتف المحمولة. كان قطاع غزة معزولا تماما في تلك الأيام حتى كان الوضع يشرف على أن يصل إلى كارثة إنسانية خطيرة.

لقد استطعنا الإتصال بالباحثة التي كانت متواجدة في مدينة غزة فقط بعد توقف القصف، وكذلك إستطعنا في نفس الوقت الإتصال بمديرة مركز الخدمات للنساء وبالعاملة في ذلك المركز والذين كنا ننتظر وصولهما إلى تورينو. لقد علمنا أنهم كانوا من الناجين ولم يكن هناك ضحايا ضمن عائلاتهم لحسن الحظ. لقد تضرر مركز الخدمات الذي يقدم المساعدة للنساء اللواتي يتعرضن للعنف وذلك بسبب القصف (لقد تحطم الزجاج كله ولكنه لم يتدمر تماما. منال عواد التي تعمل كمديرة للمشروع كانت مختبئة في بيت والدتها في مدينة رفح، وقد تم تضرر بيتها في مدينة غزة، وفي الوقت ذاته تم تضرر بيت والدتها بشكل كبير ولكنها هي بقيت على قيد الحياة. أما آيات أبو جيبا العاملة في أحد المراكز والتي تفقد مجموعات المساعدة التي تتألف من النساء أنفسهن قد إستضافت في بيتها الذي يتواجد في مخيم حقل الشاطيء في الطابق الأرضي كل العائلات التي تسكن في الطوابق العليا لأنهم كانوا يظنون أن الخطر في الطابق الأرضي هو أقل مما هو عليه في الطوابق الأعلى أثناء القصف، وقد تم تحطم كل الزجاج في المنزل دون وقوع أضرار أخرى. حكمة النهال الباحثة في المشروع تم تحطم الزجاج في بيتها كله هي أيضا، لقد قررت الهروب من أجل أن تضع طفلها الصغير في مكان آمن من الخطر على الأقل لمدة من الزمن. وقد أستطاعت الخروج من معبر أيريز والذهاب إلى عمان وذلك لأنها تحمل جواز سفر كندي وقد حصلت على المساعدة من شبكة من الأصدقاء والصديقات المتواجدين في دول مختلفة، وكانت موجودة في السفارة الأمريكية هناك في إنتظار الحصول على فيزا للذهاب إلى الولايات

المتحدة الأمريكية " على الأقل إلى أن تتحسن الأوضاع هناك " هكذا قالت لنا على الهاتف.

لم تستطع الخروج من قطاع غزة وتم منعها من ذلك عندما طلبته كمتخصصة في الأبحاث وقد تمت دعوتها من جامعة أوروبية و فقط لأيام قليلة. أما الآن كلاجئة تريد أن تخرج من فلسطين فإن مركز التنسيق الإسرائيلي لم يبدي أي اعتراض على خروجها. إن عدم إشتراك الباحثات الفلسطينيات في الإجتماعات قد حدد المصير المحتوم لعدم نجاح المشروع في الهدف الأساسي الذي وضعناه له وهو إيجاد مقارنة وتبادل آراء وعلاقة بين العاملات في حقل الخدمات التي تقدم للنساء في المدن الثلاث، تورينو حيفا وغزة، وذلك في موضوع تعتبره منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية أساسية من أجل تطور الحقوق المتساوية بين الجنسين والدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كله.

لقد كان من الأهمية بمكان اللقاء هنا في مدينة تورينو بين الباحثات الفلسطينيات والإسرائيليات لأن إسرائيل تمنع التواصل بين الطرفين ولذلك فلا تستطيع الباحثات في مدينة غزة الذهاب إلى حيفا ومن الجهة الأخرى لا تستطيع الباحثات في مدينة حيفا الذهاب إلى قطاع غزة.

نريد أن ننوه إلى أن موظفين يعملون في دولة إسرائيل منعوا مركزنا الذي ينتمي إلى الجامعة في تورينو وعليه فقد منعوا الجامعة من القيام بدور نعتبره من الأهمية بمكان وهو العمل على إيجاد علاقات وتعاون من أجل البحث العلمي الذي نقوم فيه حتى عبر حواجز وجدران مختلفة.

ومع ذلك فقد سمح لنا البحث بالحصول على نتيجة غير متوقعة : لقد كان هناك قسم من البحث غير متوقع ، وقد تم ذلك القسم وراء الكواليس ، إن ما عرض علي كان العمل كمراقبة مشاركة في نظام "التصاريح" : كانت تمر ولمدة شهرين ساعات وساعات من المكالمات والاتصالات مرة بعد مرة، وفي ملء استمارات وفي كتابة وإعادة كتابة كميات لا حد لها البريد الإلكتروني إلى أي شخص يمكن أن يساعدنا في الحصول على تصريح العبور للعاملات الثلاث في حقل الخدمات للنساء التي تتعرض للعنف. إن المشاركة والمراقبة لنظام البيروقراطية العسكرية التي ، كما قالت أميرة هاس ، يقسم السكان إلى طبقات مميزة بين بعضها البعض والتي تخضع لطلب المساعدة ممن يستطيع أن يفعل أي شيء من أجل الحصول على تصاريح العبور، وممن يستطيع " ابتزازهم " ... وهم مرهقين من معاملتهم حسب المزاج وفي غياب تام للحقوق ، مما لا يترك عندهم أي القدرة على التحمل. أتذكر أن السلطات الإسرائيلية على الحدود بين غزة وإسرائيل لم تقدم أبدا أي رفض للعبور وذلك لمدة شهرين ولكن دائما كان هناك تأجيل دائم للرد ساعة بساعة ، ويوما بعد يوم ، وتركنا لمدة شهرين في حالة من عدم اليقين بإمكانية عبور الباحثات أم لا.

وأميرة هاس في كتابها المترجم في إيطاليا تحت عنوان غدا سيكون أسوأ (2004) تتحدث عن "المعاناة اليومية لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين تقطعت بهم السبل

عند نقاط التفتيش. " وقد حول نظام التصاريح حق أساسي من الجميع على حرية التنقل، إلى امتياز - أو جزء من امتياز - ممنوح لأقلية من الناس ، وفي كل الأحوال يعطى أو لا يعطى لكل شخص على حدا.

يمكن القول الآن أن عدم التيقن من "الحقوق" أصبح اليوم التيقن من غياب القانون. لقد دفعني هذا النظام إلى أن أسعى لا للحصول على حق ولكن للحصول على "معروف" و"امتياز" وذلك بمطاردة كل من أعرف ويستطيع أن يفعل شيء أو أن يؤثر من أجل الحصول على التصاريحات (من لويزا مورغانيني قد كانت في ذلك الوقت نائبة رئيس البرلمان الأوروبي ، إلى "مسئول رفيع المستوى" في الجيش الإسرائيلي ، وهو صديق لزيف راشيل). إن الملاحظة من داخل هذا النظام سمحت لي أن أرى كيف أنه يجد للمرأة كما للرجل نوع آخر من العنف، هذا النوع من العنف هو منهجي، وسياسي - اجتماعي، والمسؤولية في ذلك لا تقع فقط على عاتق الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، ولكن تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره والذي يسمح أن يستمر هذا العنف اليومي: عنف مزدوج من الحرمان من الحق في حرية التنقل وحق آخر غير ملموس وأقل وضوحا وهو ما تسميه أميرة هاس بسرقة الوقت. بالفعل "منذ عام 1991... فإن جميع السكان تقريبا من غزة ، ولاحقا معظم تلك الموجودة في الضفة الغربية، قد اكتشفوا أنهم لم يعودوا قادرين على وضع خطط لحياتهم ولما يريدوا أن يفعلوا في المستقبل، لأنهم حتى اللحظة الأخيرة من المستحيل معرفة ما إذا كان يمكن الحصول على الترخيص اللازم أم لا (...). لقد ضاعت القدرة على التخطيط للمستقبل (...)، كما خسر الكثيرون الطاقة والتصميم اللازمة فقط من أجل ممارسة حقهم حريتهم في التنقل والهروب من القصف ، وهناك إغراء قوي للسماح للغير ومن الخارج بأن يحدد لهم الحياة الاجتماعية والروحية والثقافية التي يجب أن يعيشوها، والتي تقلص الآفاق الاجتماعية عندهم.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في تشرين الأول 2000، وسرقة الوقت وعدم وجود أي مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية قد وصلت إلى حد لم يمكن ممكنا تصوره سابقا : لا يمكن وصول الطلاب إلى الجامعات. ويحتجز المرضى والنساء الحوامل عند نقاط التفتيش، هناك من يموت أو من تلد في الطريق (...): الناس يقضون ساعات وساعات في الحجز عند نقاط التفتيش (...). يتم امتصاص أفضل العقول التي تعمل في المكاتب الفلسطينية، العامة والخاصة ، ليلا ونهارا من مهمة كان يجب أن تكون بسيطة وهي الحصول على التصاريح من أجل تنقل الناس.

على عكس الأرض ، التي يمكن استردادها واستبدالها وتنظيفها، فإن الوقت الضائع بسبب سياسة الإغلاق، قد فقد إلى الأبد ("أميرة هاس، 2005).

إن تجربة العنف اليومي الذي يعانيها الشعب الفلسطيني لا يمكن تصورها من أولئك الذين لم يجربوها مباشرة.

وقد أدت ملاحظتي ومشاركتي في تلك التجربة إلى صرف عدد من ساعات من الانتظار الصعب حسابه، مكالمات هاتفية عديدة يوميا لفترة استمرت لمدة شهرين فقط، وقد تم وضعي "في حالة من الحجز" أمام الهاتف. إن مساحة المكان في تورينو

كانت موجودة، ولكن لم يكن هناك وقت للقاء الآخرين لأن الوقت قد سرق منا. يمكننا أن نفهم أن يبدو العنف، في بعض الأحيان، بالنسبة للنساء اللواتي يتعرضن للعنف من شريك حياتهم أو من والديهم، وكأنه أقل شراً، وواحداً من الشرور الممكنة، ويمكن أن نفهم مدى الصعوبة بالنسبة لهؤلاء النساء الحديث عن العنف الذي مورس ضدهن، والذي ليس سوى الحلقة الأخيرة في سلسلة من العنف يكون فيها المعتدين عليهم (من الأزواج أو الأقارب) هم أنفسهم ضحايا فيها. في هذه الحالة، إن التبليغ عن هذه الحالة الخاصة من العنف يمكن أن يكون صعباً للغاية بالنسبة لهم، ويمكن أن ينظر إلى العنف المنزلي على أنه مبرر أو يمكن تبريره بسبب العنف السياسي الذي يعيش فيه المعتدي. ونحن نفهم كم من الجهد وما مدى الصعوبة التي تواجه العدد قليل من الجمعيات النسائية، والتي تواجه الصعوبات، وأحياناً تواجه الترهيب والتهديدات الحقيقية، ورغم كل ذلك تقاوم وتستمر في إظهار ونشر حالات العنف الذي تتعرض النساء.

ما هي الاستنتاجات التي يمكن أن نحصل عليها؟ هل من الممكن أن نكرر تجربتنا؟ كان أملنا أن نتمكن من خلال البحث من يمكن أن يكون هناك التقاء ومقارنة قصص بالتأكيد ليست فريدة من نوعها، ولكن من الممكن الحوار على أساسها، ولها القدرة على الاعتراف بعضها ببعض: إن مقارنة من هذا النوع كان يمكن أن تكون خطوة رئيسية نحو مسار ممكن من العلاقة يمكن أن تتطور أيضاً إلى مزيد من البحوث بين النساء التي تعيش على جانبي "الجدار" الذي ليس مادياً فحسب، بل هو أيضاً رمزي للغاية. إن الأرضية التي تحتوي على العنف ضد المرأة لا تزال للأسف نقطة مشتركة يمكن تبادل الآراء والمقارنة على طرق مكافحتها للتعامل، لأنها موجودة عمودياً ومشتركة في هذه البلاد، كما هو الحال في معظم البلدان.

ومع ذلك، فمن الضروري الاعتراف بأن واقع المدينتين، مدينة حيفا ومدينة غزة، لا يمكن أن ينظر إليه على قدم المساواة: وأنا أتكلم عن الاختلافات في الواقع السياسي الذي نتج عن قصة لم تجد لها حتى الآن حلاً مناسباً وعادلاً لجميع حقوق الشعوب الذين يعيشون فيها أو أنهم طردوا منها تدريجياً أثناء الحروب ويرغبوا في العودة إليها. هذه هي بعض الاختلافات الجوهرية التي تفصل بين هذين الشعبين والتي أدت أيضاً إلى الانقسام العميق فيما بينهم.

غزة هي مدينة تحت الحصار من قبل، وقد استنفدت كل قواها، الآن وفي المستقبل القريب في موضوع لإعادة الأعمار الذي يعتمد كلياً على المساعدات الأوروبية والمنظمات غير الحكومية وعلى المال من الدول العربية، مع عدم وجود أية إمكانية في الوقت الحاضر، ولا حتى أي حد أدنى من تنميتها الاقتصادية (على الرغم من موقعها المهم بالنسبة للتجارة والسياحة، والتي تم التنويه إليه بالفعل من قبل المسؤولين في هذه المدينة، مدينة تورينو خلال الزيارات الأولى التي أجريت في عام 2004).

حيفا هي مدينة مزدهرة من الناحية الصناعية. ولكن يوجد فيها مشاكل العنف ولا سيما

تجاه المهاجرين الجدد (والذي تم جلب بعضهم بالقوة) من أثيوبيا وروسيا وخاصة من أجل سوق الجنس. النخبة اليهودية في حيفا لا تعترف، بل تبدي حتى الآن أي مؤشر على "الاعتراف" بتاريخها كتاريخ غارق في الاستعمار، من وقت النكبة، أي تدمير سكانها الفلسطينيين وطردهم منها. وهذا ما ينبغي لهذه النخبة الاعتراف به، كما يجب أن تعترف به المدينة والمنظمات النسائية. والحقيقة أن الباحثات في حيفا لم ترسل لنا تاريخ مدينتهم (نظرتهم "في سرد التاريخ") وهذه هي علامة في صعوبة هذه الخطوة من الاعتراف والوعي.

مدينة تورينو، في المقابل، لها مسؤولية من الناحية السياسية: على الرغم من التوأمة مع غزة، ومن التزامها بتطوير مشاريع تعاونية في المنطقة، فإنها من نقطة زمنية معينة، وخاصة بعد الانتخابات الفلسطينية لعام 2006، في مدينة غزة التي شهدت انتصار لحركة حماس، قللت من دعمها للمشاريع إلى حد أدنى، كما فعلت نفس الشيء بالنسبة للحوار، مع الصعوبة في تحملها للمسؤولية في سياق العلاقات الدولية.

لذلك فهل من المنطقي أن نفكر في المستقبل بمشاريع وأبحاث تشمل المدن الثلاث؟ هناك المزيد والمزيد من الفلسطينيين ممن يرفض الانضمام إلى هذه المشاريع التي تشارك فيها جمعية أو مؤسسة إسرائيلية، وذلك لأن العضوية في مشاريع مماثلة من شأنه أن يضفي مزيد من الشرعية على الوضع الراهن، على "تطبيع" للوضع الموجود الآن في الواقع والذي لا يطبق ولا يمثل للقانون الدولي.

بعد عملية "الرصاص المذاب" التي قصفت غزة، قامت الجمعية التي شاركت في البحث في حيفا، (امرأة لامرأة) بإدانة المجزرة في غزة. هل ساهم البحث المشترك في هذه الإدانة؟ هل تمت ولادة نوع من التضامن بين الباحثات في المشروع؟ في نهاية هذا البحث كان هناك عدد آخر من الشكوك والتساؤلات قد بدت لنا: اختيار موضوع العنف ضد المرأة باعتباره نقطة التقاء مشتركة بين النساء في حيفا وغزة وتورينو على أنه لا يشكل خطر على نجاح البحث؟ في الحالة التي يكون فيها بناء الهوية لشعب بالمقارنة من شعب آخر، مشرب على مدى كبير بتاريخ من "ضحية وجلاد"، وأنه ليس خطرا تسيير التفكير وتسيير سياسة النساء مرة أخرى على أنهم ضحايا، وعلى أنهم ضحايا مرتين (من ناحية الأداء في الجوانب التي لها بالضرورة نفس مسار البحث في الهدف الذي يرجى التوصل إليه)؟

أو، على العكس، أليس البحث عن العنف ضد المرأة، والعنف ضد المرأة من قبل الرجل هو الذي يسمح لنا بالوصول إلى جذور العنف، حتى تلك التي تكمن وراء الحروب، والتي تتمتع بحدة عالية أو منخفضة، والتي تغتصب الأرض والحقوق بالقوة، والتي لا "تعترف بالأخر من ناحية إنسانيته وكرامته كشخص؟